

دور النسيج الاجتماعي في استقرار النظام السياسي في تشاد

د. علي هارون خاطر

أستاذ باحث بجامعة انجمينا وعميد كلية القانون والعلوم الاقتصادية بجامعة

دوبا - تشاد

د. عبدالغفار علي عبدالرحيم

نائب عميد كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة أنجمينا - محاضر بالجامعات التشادية

ملخص الدراسة:

يعد النسيج الاجتماعي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على استقرار الأنظمة السياسية وخاصة في دول ذات تنوع عرقي وديني مثل تشاد، تُكمن مشكل الدراسة في الاعتقاد بأن النسيج الاجتماعي التشادي مبني على القبلية والحياة التقليدية، فأدت إلى اعاقا بناء دولة حديثة. أما أهمية الدراسة فتكمن في ضرورة معرفة النسيج الاجتماعي التشادي معرفة علمية لتساهم مساهمة فعالة في بناء الدولة وجلب الأمن والاستقرار، ومن بين أهداف هذه الدراسة تم تسليط الضوء على الأسرة التشادية، وتحليل دراسة النسيج الاجتماعي التشادي، وتقديم رؤية علمية للمكتبة الأفريقية والتشادية حول دور النسيج الاجتماعي التشادي. كما خلصت الدراسة إلى أن النسيج الاجتماعي المتين يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في استقرار النظام السياسي من خلال تعزيز الثقة المتبادلة بين المواطنين والحكومة، وتقوية الهوية الوطنية الجامعة التي تتجاوز الفوارق العرقية والدينية.

الكلمات المفتاحية: النسيج الاجتماعي، الاستقرار السياسي في تشاد، التنوع العرقي، المصالحة الوطنية

Study Summary:

The social fabric is one of the main factors affecting the stability of political systems, especially in countries with ethnic and religious diversity such as Chad, the problem of the study

lies in the belief that the Chadian social fabric is based on tribalism and traditional life, which led to hindering the building of a modern state. As for the importance of the study, it lies in the need to know the Chadian social fabric scientifically to contribute effectively to building the state and bringing security and stability, and among the objectives of this study were to shed light on the Chadian family, analyse the study of the Chadian social fabric, and provide a scientific vision for the African and Chadian library on the role of the Chadian social fabric. The study also concluded that a solid social fabric can be a decisive factor in stabilising the political system by enhancing mutual trust between citizens and the government, and strengthening an inclusive national identity that transcends ethnic and religious differences.

Keywords: Social fabric, Political stability in Chad, Ethnic diversity, National reconciliation

إشكالية الدراسة:

تعتبر تشاد دولة متعددة الأعراق والثقافات، وتواجه البلاد تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي، كما يلعب النسيج الاجتماعي فيها دوراً حاسماً في بناء أو هدم استقرار النظام السياسي نظراً لإرتباطه بالقبيلة والحياة التقليدية، الأمر الذي انعكس سلباً على عدم بناء دولة تشادية حديثة.

أهداف الدراسة:

- ١- فهم تأثير النسيج الاجتماعي على الاستقرار السياسي في تشاد.
- ٢- تحليل دور النسيج الاجتماعي على السياسات الحكومية.
- ٣- تقديم توصيات لدعم الاستقرار السياسي من خلال تحسين العلاقات الاجتماعية.
- ٤- تقديم رؤية علمية للمكتبة الأفريقية حول دور النسيج الاجتماعي في استقرار النظام السياسي في تشاد.

تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيسي: تدور أسئلة الدراسة في السؤال المحوري والمتمثل في: ماهو دور النسيج الاجتماعي في استقرار النظام السياسي في تشاد؟

أما الأسئلة الفرعية فتتمثل في الآتي:

- ١- كيف يؤثر النسيج الاجتماعي في تشاد على عملية اتخاذ القرار السياسي.
- ٢- كيف يمكن للنظام السياسي تعزيز الاستقرار من خلال النسيج الاجتماعي؟
- ٣- مما يتكون النسيج الاجتماعي في تشاد؟
- ٤- إلى أي مدى يؤثر النسيج الاجتماعي على الاستقرار السياسي في تشاد؟

فرضيات الدراسة:

- ١- يؤثر النسيج الاجتماعي إيجابياً على استقرار النظام السياسي في حال تم إدارته بفاعلية.
- ٢- يمكن للنظام السياسي أن يعزز الاستقرار من خلال تقوية النسيج الاجتماعي عبر سياسات تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة، والحوار بين مختلف المجموعات الاجتماعية.
- ٣- يتكون النسيج الاجتماعي في تشاد من تعددية عرقية واسعة تضم أكثر من ٢٠٠ مجموعة عرقية.
- ٤- النسيج الاجتماعي في تشاد يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستوى الاستقرار السياسي، مما قد يؤدي إلى تحديات في تحقيق وحدة وطنية شاملة واستقرار سياسي دائم.

أهداف الدراسة:

- ١- التعرف على مكونات النسيج الاجتماعي في تشاد.
- ٢- دراسة علاقة النسيج الاجتماعي بالنظام السياسي.
- ٣- تقييم تأثير السياسات الحكومية على العلاقات الاجتماعية بين مختلف الفئات.
- ٤- تقديم توصيات لتحقيق استقرار سياسي مستدام

منهج الدراسة:

- ١- المنهج الوصفي التحليلي : لتحليل العلاقة بين النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي.
- ٢- المنهج التاريخي: لإستعراض تطور النظام السياسي في تشاد وتأثير التعددية الاجتماعية على استقراره.

حدود الدراسة:

لم يحدد الباحثان حدوداً زمنية للدراسة بل ركزت الدراسة على الحدود المكانية مستعينين بتجربة بعض الدول الأفريقية مع مختلف أنماط بعض الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية.

المقدمة:

تعد تشاد من الدول الإفريقية التي تتميز بتنوع عرقي وثقافي وديني واسع، مما يجعل النسيج الاجتماعي فيها مكوناً هاماً وحاسماً في تشكيل استقرارها السياسي، كما يلعب النسيج الاجتماعي دوراً مركزياً في تعزيز التماسك المجتمعي أو العكس، حيث يرتبط بشكل وثيق بقدرة النظام السياسي على الصمود أمام التغيرات الداخلية والخارجية. وإن قدرة الإستقرار السياسي لا يمكن فصله عن قدرة النظام السياسي على تحقيق التوازن بين مكونات المجتمع المختلفة، فالدولة التشادية التي تضم ما يزيد عن ٢٠٠ مجموعة عرقية تواجه تحديات كبيرة في إندماج هذه المجموعات ضمن إطار سياسي موحد يتطلب الإندماج السياسي قدراً كبيراً من الحوكمة الرشيدة والتوزيع العادل للموارد، فضلاً عن إيجاد قنوات فاعلة للتواصل بين الحكومة والمجتمع بمختلف أطيافه.

محاوَر الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية تتمثل في الآتي:

المحور الأول: التكوين الاجتماعي في تشاد.

المحور الثاني: التركيبة الاسرية في المجتمع التشادي.

المحور الثالث: من دولة الى بناء دولة تشادية حديثة.

وخلصت الدراسة بخاتمة وجملته من النتائج والتوصيات.

المحور الأول: التكوين الاجتماعي في تشاد

إن المجتمع التشادي جزء من المجتمع الافريقي الذي ينظر الى الدولة من زاوية الأرض الذي ورثه من آبائه وأجداده، أي البقعة الأرضية الصغيرة الذي ترعرع أو ولد فيها هو أو ربما آبائه وأجداده، فهي أرضه التي تغني بها، وسرعان ما يتوسع نظرتة بتوسيع دائرة الأرض حول منطقتة لوجود من يتقاسمون معه اللهجة والتراث والعادات والتقاليد فتأخذ الولاية اسم القبيلة فتسمى باسمها مثل الكانمباوي نسبة إلى سكان ولاية كاتم ووداي نسبة إلى سكان وإقليم وداي وباقيرمي نسبة لسكان ولاية شاري باقيرمي المتاخمة للعاصمة انجمينا وسلامات نسبة لإقليم سلامات، وهكذا. فالنسيج الاجتماعي التشادي هي أسرة، عائلة متماسكة مكونة من كتل قبلية متنامية الأطراف ومترابطة قبل أن تصبح شعب منتمي لولاية ما، أو بالأحرى أمة تمثل دولة، فالمفهوم الأخير يصعب تلامسه عند رجل الشارع العادي إلا في المحافل الدولية الإقليمية أو الدولية، وتكون أكثر صلابةً وترابطاً في بلاد الغربية.

ففي هذه الدراسة نود اظهار صورة أو النسيج الاجتماعي التشادي ومدى ترابطه وقوته وبالأخص دوره في الاستقرار السياسي في تشاد، ومع تركيبتها الأسرية المعقدة التي يصعب فهمها، كان صعباً علينا كشف هذه التركيبة عبر طرق علمية مدروسة.

أولاً: الانتماء الوطني والقبلي في المجتمع التشادي:

١- **الانتماء الوطني:** إن العلاقة التي تربط الأسرة هي التي تربط القبيلة وهي التي تربط الأمة وهي التي تربط العالم، إلا أنها تفتقر كلما كثر العدد.. فالإنسانية هي القومية، والقومية هي القبيلة والقبيلة هي الرابطة الأسرية، إلا أن درجة حرارتها تبرد من المستوى الصغير إلى المستوى الكبير. هذه حقيقة اجتماعية لا ينكرها إلا الذي يجهلها، إذن الرابطة الاجتماعية والتماسك والوحدة والألفة والمحبة أقوى من مستوى الأسرة منه على مستوى القبيلة، وأقوى من مستوى القبيلة منه من مستوى الأمة وأقوى من مستوى الأمة منه على مستوى العالم. ولنجد تفسيراً لما سبق على صعيد البناء الاجتماعي المتعلق بكل شكل من هذه الانماط الاجتماعية المعروفة، لابد لنا من العودة إلى تبيان المهام النفسية والاجتماعية العامة السائدة في كل من الأسرة النووية والقبيلة والأمة والعالم، وبالتالي قياس درجة التضامن الاجتماعي المترجم إلى عدد غير محدود من القيم والروابط والعلاقات.

ومن هذا المنطلق فإننا نعني بالانتماء الوطني هو القيم والعادات والتقاليد التي تجذبنا نحو كيان موحد. وهي معايير تجدها في كل مجتمع يحدد من خلالها المرغوب فيه او عنه، ويختلف ذلك من ثقافة إلي أخرى، ومن هنا نفهم أن القيم ليست واحدة أو عامة في جميع المجتمعات البشرية وإنما هي نسبية تختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية ونماذجها الثقافية والدينية والسياسية. وإن القول بالنسبية للقيم لا يعني أنها تختلف باختلاف الثقافات فحسب بل يعني أيضاً أنها قد تختلف في الثقافة الواحدة والمجتمع الواحد باختلاف أقليمية والمحلية أي باختلاف ثقافته الجزئية وجماعته المحلية. وتمثل القيم المضمون المعنوي للسلوك وهذا المضمون ينتمي إلي عامل المعتقدات والأفكار والمجردات التي قد نشعر بمظاهرها وأثارها في أعمالنا وأفعالنا فالأفعال التي تحدث تحت تأثير القيم كطاقة محركة وقوة دافعة لا تلبث الا بعد تكرار طويل لتصبح عادات اجتماعية متأصلة في السلوك البشري الجمعي^١.

فالانتماء هو التعلق أو الاحتواء إلي فئة او فصيلة أو مجموعة اثنية أو عرقية، أو جنسية أو وطنية أو جهوية أو لغوية، لونية ثقافية لتحدد الفصيلة التي تنحدر منها، وغالباً ما تكون لغرض التعارف والتميز، وأن الانتماء إلي الوطن هي الإجابة

المطلوبة غالباً عندما تسأل عن هويتك لا القبيلة التي تنتمي إليها ولا الولاية ولا الديانة، ومع ذلك اعتاد بعض المجتمعات الإفريقية لا سيما التشادية أن تضع القبيلة كهوية وبذلك باتت غريزة النظر إلي الصورة الفوتوغرافية للفرد غريزة تطفلية تجري في عروق معظم التشاديين لمعرفة الجهة أو القبيلة التي ينتمي إليها منذ النظرة الأولى. فالتعرف عبر الانتماء القبلي هو السائد في المجتمع التشادي لتظهر ما تراه فارقاً مورفولوجي أو ثقافي أو سلوكي، وفي هذا كان الفارق جلياً فيما بين التشاديين أنفسهم خاصة فيما بين إنسان الشمال والجنوب وفيما بين الشماليين أنفسهم أو الجنوبيين، ويرتكزون في نظرهم على الفرق في الاعتقادات الدينية والميرفيولوجية وأيضاً بما تتعرض لسلالة هؤلاء أو أولئك من عبودية مثلاً، أو ما يمارسونه من حرف حددت بأنها دينية مثل صناعة الحديد فظلت هذه النظرة متوارثة عبر الأجيال مع أنها قلت من حدتها نوعاً ما، خاصة في أوساط المثقفين.

هذه الظاهرة (القبلية) لها أبعاد سلبية واضحة على المجتمع التشادي ككل، وتظهر ذلك في النظرة الخاطئة والخلق العام وقلة الاحترام والشمولية التي تنهم فيها جماعة أو قبيلة بعينه بسبب الأعمال الفردية وتلك الأبعاد تظهر جلية في الشارع التشادي بل في وسط المجتمع التشادي عامة وفيما يلي يمكن تحليله.

أ- النظرة، تتضح ظاهرة النظرة جليا في الشارع التشادي في النظرات الدونية والقاتلة، فإذا تسلمنا بطبيعة الانسان المتسم بالفضولية الذي تجبره إلي النظر لكل ما يدور حوله مفضلاً عن معرفة كل من يواجهه أو يمر بجانبه لتحديد هويته منذ النظرة الأولى، فإن النظرة قد تكون ايجابية أو سلبية، وربما تختلف هذه النظرة من مجتمع لآخر، إلا أن نظرة الإنسان التشادي لأخيه تتسم بشيء من (من هو؟) و(من اين؟) لمعرفة الجهة التي جاء منها (مسقط رأس أحفاده) ليرسم في ذهنه المكانة الاجتماعية الذي يمكن أن يرسمه لهذا أو ذاك بحسب انتمائه القبلي والجهوي. هذه النظرة القبلية الخاطئة ظلت تلاحق الانسان التشادي في الأماكن العامة والخاصة.

ب - الاستعلاء العرقي: أدى التعصب القبلي في المجتمع التشادي إلى ظهور التمييز في قلة احترام الانسان التشادي لأخيه لمجرد انتمائه لهذه القبيلة او تلك حيث يظن البعض خطأ أنهم ينحدرون من أصول ضعيفة مستحقة مهمشة وأن أجدادهم لم تساهم في تكوين الدولة التشادية الحديثة أي لم يكونوا من قادة الثوار وقت الثورات أو كانوا فhezموا، الأمر الذي أعطى أبناء وأحفاد أولئك مكانة اجتماعية خاصة بحسب تحليلنا. كما أن قلة الاحترام تنبع من الاعتقاد بأن هناك فئات من أصول اعتبرت حقيرة ورزيلة عبر التاريخ مثل الحداد، أو من يعدونهم من أصول العبيد او من من يعملون في اعمال يظن البعض انها دنيئة، ومع ذلك لم يصل الامر إلى الاعتداء على الآخر كما هو معروف في العصر الجاهلي بسبب وضعه الاجتماعي الذي تم ذكره في شوارع المدن أو القرى، ولكنك تلامس قلة احترام البعض للبعض الآخر من خلال النظرات الدونية والألفاظ الساخرة والتي قد يلفظ بها بلا تردد بمجرد التحام أو نقاش يحدث بين طرفين أو أكثر فتظهر للخصم فارق المكانة القبلية التي يظنها، فهنا لا المنطق ولا القانون ولا العقاب أو الحساب ليوم الحساب يوقف أو يحرك مشاعر هذا أو ذاك المغرور بالأنا القبلي داخل المجتمع الواحد.

ج - الشمولية: اعتاد الشعب التشادي أن يرجع ذنب الفرد الي الجماعة أو القبيلة أو العشيرة التي ينتمي إليها المذنب، فإذا أجرم فرد من أفراد المجتمع يسأل أولاً عن القبيلة التي ينتمي إليها ليشمل في ذهنه صورة الأجرام لكل من ينتمي الي قبيلة ذاك المجرم او متعاطف معه، او كلهم مجرمين في عين الضحية وأهله، بل في عين الغالبية العظمى من المجتمع التشادي.

ومما سبق من تحليلات نستطيع أن نبرهن أن الانتماء الوطني في المجتمع التشادي بات شكلاً، والانتماء القبلي عملاً وتطبيقاً، فقد اجتمعت وبكل أسف كل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتساهم في بناء الشخصية التشادية الممزوجة بروح القبلية والجهوية.

٢ - الانتماء القبلي في المجتمع التشادي:

(ان الدم هو الاصل في تكوين القبيلة), ولكن هل هي روابط الدم فقط ام ان لروابط القرابة مضمونا اجتماعيا اشمل واوسع من روابط الدم؟ فيما نستطيع تأكيده بعد البحث في هذا الموضوع الحيوي ان تكوين القبيلة لا يتوقف فقط على ترابط الدم، فما هو رابط الدم اذاً؟ وما هي القبيلة؟ وما هي علاقات القرابة بالمعنى العلمي للكلمة؟ وما هو الانتماء القبلي وما هو مفهوم القرابة عند المجتمعات التشاردية؟

القرابة انتماء شخصين او أكثر إلى جد واحد أو اعتقاد أنهم انحدروا من أصل جد واحد. وقد تكون القرابة حقيقية وقد تكون متخيلة أو قانونية، وتقوم الأولى على صلات الدم في الغالب، وهو العنصر الأساسي في القرابة، وقد تكون القرابة متخيلة أو قانونية كما هو الحال في قرابة الانتماء أو التبني.. ومع كل ذلك فان صلة القرابة المعروفة والمشهورة عند معظم المجتمعات البشرية هي قرابة الدم كالوالد والوالدة والجد والجدة والاخ والاخت والعم والعمة والابن والبنات والخال والخالة. غير ان المجتمعات تحتوي على قواعد لا حصر لها لتحديد نطاق القرابة، وتختلف من مجتمع لآخر اختلافاً شديداً. ونلاحظ أن في معظم المجتمعات التشاردية يلزم الفرد (الذكر) المستطيع بالإففاق على بعض الفئات من الاقارب ويلتزم برعايتهم. كما ان المسكن هو امر متعلق ايضا بالقرابة... ففي بعض المجتمعات لا بد للزوجين ان يسكنا في خط القرابة الذي ينتميان اليه فيقيماني مع الخط الابوي او مع الخط الامومي، وليس لهما ان يخرجوا عن هذا النطاق.

يهتم كل رجل وامرأة في المجتمع التشاردي اهتماما بالغا بمسألة وشؤون العائلة التي ينتميان اليها، وهذا الاهتمام يتجسد في نوعية العلاقات الحميمة والتماسكة التي تربطهما ببقية اعضاء العائلة والقرابة وطبيعة العلاقات، هذه العلاقة تجعل كل منهما يشعر بالارتياح والطمأنينة وبالحمائية من العزلة الاجتماعية والاطار الخارجية التي قد تهدد كيانه ومستقبله، لذا تلعب العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بأسرته التشاردية الدور المؤثر في تطوير وتنمية حالته الروحية والاخلاقية والانسانية، وهذا ما يساعده على تحقيق ذاته والاستفادة من قدراته وقابليته^٣. فالمجتمع التشاردي تعتبر الاسرة من اهم ذاتية الانسان وبناء شخصيته نظرا لما تقوم به من وظائف اساسية

ومهام جوهرية ينتفع هو منها، وبالتالي تستطيع تطوير وتنمية مجتمعه نحو الاحسن والافضل. ووظائف الاسرة الاساسية تتلخص في إنجاب الاطفال وتربيتهم تربية اجتماعية واخلاقية ووطنية وفي اشباع الحاجات الانفعالية والعاطفية للوالدين واعداد درار للسكن.. اضافة الى الوظائف والخدمات الاقتصادية الدينية والتربوية والاجتماعية والترفيهية التي تقدمها لأبنائها وللمجتمع الكبير .

وتتجسد اهمية الاسرة بقيامها بوظيفة تنشئة الاطفال التي من خلالها تستطيع تلقينهم بأخلاق وقيم ومقاييس ومعتقدات واهداف المجتمع الذي تعيش فيه وتتفاعل معه، لذا تساعد عملية التنشئة الاجتماعية التي تتبناها الاسرة التنشادية على تكوين الشخصية النموذجية عند الفرد والتي تعبر عن شخصية واخلاقية وذاتية المجتمع الكبير. ولكن هذا لا يعني ان التنشئة الاجتماعية هو العامل الوحيد الذي يؤثر في تكوين شخصية الفرد، فهناك عوامل اخرى تشارك مشاركة فعالة في بناء وثقل الشخصية ووضعها في قالب معين كالعوامل الوراثية المؤثرة في الشخصية والعوامل الاجتماعية التي تنعكس في الجماعات المختلفة التي ينتمي اليها الفرد^٤.

ان ما يميز الاسرة التنشادية، اضافة الى تلك الوظائف الرئيسية بما لها من تأثير قوي على طبيعة التماسك والوحدة بين افرادها، هي تلك العلاقات القائمة على التعاضد والتعاون والتضامن خصوصا عند تعرض أحد افرادها للخطر والتحدي، بحيث تبرز الاسرة حينها كالبنيان المرصوص، وإن طبيعة التشكيل الاجتماعي القبلي بما يحتويه من مركبات علائقية متدرجة، ومن قيم ومشاعر وسلوكيات متفاوتة في درجة التحامها وترابطها تجعل من أن الوظائف المتنوعة التي تضطلع بها القبيلة قابلة هي بدورها للتدرج في مستوى تماسكها، بدءا من الاسر الصغيرة، مرورا بالبطون والافخاذ، وصولا الى العائلات الموسعة الممتدة التي تمهد لشكل العشيرة حتى القبيلة بمعناها البنوي الاجتماعي العام^٥.

إن لكلمة أسرة اذن صلة بحياة القبيلة وحياة البداوة، وهي كذلك للعلامة اللغوية او للاشتقاق من جهة ولارتباطها الوثيق بالتقسيمات الاجتماعية في زمن الجاهلية من جهة اخرى فهي كما اظهرنا تشكل قاعدة الانطلاق الاساسية في الانساب.

اما أن كلمة عائلة مستحدثة مشتقة من الفعل (عال) وتكشف لنا عن المعنى المراد بها, وهو كونها مجموعة الأفراد الذين يعيلهم معيل أو كاسب, ولذلك نفضل استعمال كلمة أسرة للدلالة على أصغر تشكيلة أو وحدة اجتماعية في سلم حساب النسب^٦.

المحور الثاني: دور التركيبة الاسرية في المجتمع التشادي

يؤمن المجتمع التشادي كمعظم المجتمعات الأفريقية بتوسيع مفهوم الأسرة فهو البيت الكبير الذي يتكون من أب وأم وأخت وأخ وأبناء وبنات وجد وجدة متسلسلة إلى ما عداها حتى تصل إلى مدى يعترف أنه بيت من بيوت القبيلة ومن ثم إلى القبيلة الأم وربما جد أو جدة، هذه القبيلة كانت تربطهم بصلة قرابة مع جد أو جدة ذلك القبيلة وغالبا ما تتكون من قبائل المنطقة الجغرافية الواحدة، أو قد تبتعد عن بعضها البعض نتيجة لمشاكل عائلية أو لظروف المجاعات أو الحروب أو غيرها مثل علاقة العرب مع الزغاوة أو التاما مع البرقو أو الكالنبو مع الكانوري وغيرهم.

يهتم مفهوم الأسرة في المجتمع التشادي بالجانب السلالي سواء كان من السلالة الأبوية أو الأمومية وتتقاسم الأسرة جوانب الحياة اليومية كل حسب مهامه. فالرجل هو المسؤول الأول في الأسرة وتسمى بالفرنسية *chef de famille* فهو مسؤول عن حماية الأسرة من أية مخاطر وإيجاد المأوى الذي يقيهم الحر والبر والرياح والمطر ومن نظرات المارة وغيره، كما يفرض عليه أن يجهز بيتاً لها ولعيالها، كما يفرض عليه معيشة عائلته بأية ثمن. فالأسرة التشادية تحمل الرجل مسؤولية البحث عن المصروف اليومي للبيت ولا يهتمها إن كان الزوج يعمل أو لا يعمل، والغريب في الأمر أنه لا يحق للرجل مطالبة زوجته بتكليف الأسرة أو دفع مصاريف البيت وإن كانت تملك ما فيه الكفاية إلا إذا استحسننت هي من تلقاء نفسها، فالرجل المثالي في المجتمع التشادي هو الذي يكدح ليل نهار لإنفاق أبنائه والوقوف مع بقية أفراد أسرته في وقت المصائب وينصب في إطار الأسرة التي يجب الاهتمام به من قبل الرجل والوقوف معه، أسرة الزوجة (الحماة) الذي يعتبر تقصيرك أو اخفاقك في أداء حقهم (الزيارات والمساعدات والوقوف معهم في

المناسبات ومناصرتهم في المواقف وغيرها من الأمور الاجتماعية (تقصيراً وأن تقصيرك لها لا يمكن أن يمر من غير تأنيب.

أما المرأة فهي ربة البيت والمسؤولة الأولى عن الأشغال الداخلية، مثل تجهيز الطعام له ولعائلتها من زوج وأبناء وضيوف بلا كلل ولا ملل، وأي تقصير منها تعتبر عار عليها بل وإذا تكرر التقصير تصنف من قبل العائلة وخاصة أهل الزوج بأنها امرأة غير مثالية، كما أنها هي المسؤولة عن كل مهمات وأشغال البيت ولكنها غير مسؤولة عن دفع أية نفقة، كما ان معظم الرجال يرون في انفاق المرأة نوع من التجاوز في حق الرجل.

وفي مجمل الحديث عن المسؤولية، يمكننا ان نشبه القبيلة بالدولة والعائلة بالحكومة، حيث نجد ان الرجل يلعب دور الخارجية والأمن في حين تلعب المرأة دور الداخلية والشؤون الاجتماعية. أما الأطفال فهم الشعب الذين يعيشون تحت حماية هذه الدولة ويتمتعون بخيراتها. ان دور الاطفال في كل بلدان العالم السمع والطاعة ومواصلة التعليم، وبذلك لا يستطيع الطفل التشادي الخروج من هذا الإطار... اما الاطفال في القرى فيختلفون عن زملائهم في المدن في طريقة العمل الشاق بجوار والديهم طوال اليوم، في المزارع والمراعي وربما بعضهم او معظمهم يدرسون في خلاوي القرية او القرى المجاورة ولكن القليل منهم يذهب الى المدارس بالنسبة لأبناء المسلمين، ان نمط الحياة الريفية يختلف عن نمط الحياة الحضرية في العمران والحرف واسلوب العيش فالعمران الريفي يشمل ثلاث انماط: نمط البدو والرحل والبدو شبه الرحل والمستقرين.

أما العمران لدى البدو الرحل قوامه الخيمة ذات الأحجام المتعددة والبروش، حيث تحتاج التنقل والترحال لمسافات طويلة طوال العام الى مسكن مؤقت يسهل فكه وتركيبه، وتكون مجموعة الخيام او البروش ما يعرف بالمضارب، ويسود هذا النمط لدى رعاة الابل والبقر في شمال تشاد وشرقها، وغالبا ما يتم تشييد المضارب حول الأودية والأبار بالقرب من مناطق العشب والمراعي، وقد تصل المسافات بين المضارب إلى عشرات الكيلومترات. والعمران لدى أشباه البدو الرحل، يتكون من

مساكن مؤقتة تبنى بالبروش يقيمون فيها صيفا عند الانتقال وراء المواشي. حيث المراعي الخصبة والمياه الوفيرة، ومن قرى ثابتة تبنى مساكنها من القش والقصب بمعنى انهم يرحلون من القرى في فصل الصيف ويعودون اليها في فصل الخريف ويسود هذا النظام في المناطق الساحلية^١.

أما البدو المستقرون، فيقيمون اقامة دائمة في قرى تعتمد في معيشتها واقتصادها على الزراعة أو على الماشية والزراعة معا حول مياه الآبار والأنهار وروافدها.

أولاً: من الأسرة الى قبيلة ومن القبيلة الى دولة تشادية

١- من أسرة الى قبيلة: إن الأهمية والمكانة التأسيسية التي تتمتع بها الأسرة كحلقة تكوينية أولية في بناء الاجتماع العام يمهد السبيل أمام تشكيل أنماط أخرى من الانتظام الاجتماعي أكثر اتساعاً وأكبر حجماً، تبعاً لما تتعرض له هذه الأسرة من تغيرات ديمغرافية نظراً لكثرة التوالد بما يؤدي إلى إعادة تشكيل هيكلتها العامة مع ما يتتبعه هذا الواقع الجديد من تعدد المهام والوظائف التي تقوم بها^٢.

إن الفكرة الرئيسية التي نود التأكيد عليها هي أن المجموعة البشرية المحلية التي تعيش في منطقة محددة وتتعاون فيما بينها إلى حد ما يمكن لها أن تأخذ أشكال تنظيم اجتماعي متنوع بتنوع الظروف الطبيعية البيئية المحيطة بها^٣.

إن القبائل يمكن أن تتبع في انتسابها خط الانحدار القرابي الأبوي، مع العلم أن الشكل الأول هو السائد في أغلب التشكيلات القبلية والعشائرية في العالم والقبيلة سواء اكانت أبوية أم أمومية هي امتداد للأسرة بعد أن كبرت من وجوه عديدة وغالباً ما ينادي أعضاء القبيلة المتقاربون سناً بعضهم بكلمة أخ أو أخت والرجل المسن من العشيرة نفسها بالأب، والمرأة العجوزة بالعمة أو الخالة، وأن كل شخص في القبيلة يعرف بالتأكيد الفرق ما بين أخيه الحقيقي وزميله الذي يطلق عليه كلمة الأخ أيضاً، ولكنه يقدم له المساعدة الصادقة نفسها التي يقدمها لأخيه، وهكذا يدعم الفرد من خلال علاقاته مع مجموعة أكبر من أسرته المباشرة بكثير^٤.

تساعد الأسرة الفرد وتقف إلى جانبه في أوقات الضيق، نجد أيضا أن قبيلته أو عشيرته لا تبخل عليه بالمساعدة حين يكون في موقف حرج. وتتراوح هذه المساعدة من مساعدته بجمع مهر العروس إلى حماية حياته إذا ما لاحقته قبيلة أخرى بغاية الثأر. وهذه المسؤولية الجماعية الكبرى للقبيلة عن سلوك وتصرفات أعضائها تجعل منها قوة حقيقية للنظام الاجتماعي، وبما أن كل رجالها يدركون بأنهم سوف يتحملون قسطاً من المشكلة إذا انحرف أحد أفرادهم، فإنهم يحاولون إبقاء العضو المذنب بالفعل ضمن حدود اجتماعية معقولة^{١١}.

إن لكل الاسر والعائلات التي يتألف منها مجتمع محلي ما، شعوراً بانتمائها إلى وحدة اجتماعية أكبر من المجموعة المحلية، إلى وحدة تشتمل على عدد من التجمعات المختلفة. فالتجمعات التي تؤلف القبيلة تحتل عادة الأرض المشتركة نفسها وتتكلم اللغة ذاتها، كما أنها تعيش طريقة الحياة نفسها ولكن لا الأرض المشتركة ولا اللغة الواحدة ولا الحضارة المشتركة يمكنها أن تغل وجود أية قبيلة. لهذا فإن القاعدة الأساسية لوجود القبيلة ليس أياً من هذه العوامل بل مجموعها الذي يعطي كل فرد في القبيلة شعور الإنتماء إلى كل رجال ونساء قبيلته، وإن الروابط الحقيقية التي تربط أفراد أية مجموعة بعضهم ببعض، سواءً أكانت أسرة أم عشيرة أم قبيلة، هي المواقف التي يقفها أفراد تلك المجموعة بعضهم من بعض^{١٢}.

لقد كانت مناسبة الحرب، محطة رئيسية لاجتماع كل العشائر التي تتألف منها القبيلة، أو عدد منها للقيام بعمل مشترك نحو هدف عام واحد. إن زمن الحروب هو السياق الذي أكثر ما تعمل فيه القبيلة بشكل مشترك كوحدة اجتماعية متماسكة. وبما أن الرجال يشعرون بأواصر القرى فيما بينهم فإنهم يعتبرون أي هجوم على عشيرة منهم كأنه هجوم على القبيلة كلها، فسرعان ما يجمعون شملهم للدفاع المشترك أو لإعداد هجوم مضاد.

ليس من الضروري أن تكون الخلايا الاسرية التي تكون الأسرة الممتدة أحادية الزواج. ففي مجتمعات النسب الابوي يمكن أن تكون الخلايا أسراً متعددة الزوجات، بينما في مجتمعات النسب الأمومي نجدها أحادية الزواج. ويقرر شكل هذه

الخلايا نوع المسكن عسبي أو رحمي، ففي نوع المسكن الأول يبقى الأبناء ويحضرون زوجاتهم إلى بيت الأب، بينما في النوع الثاني تبقى الفتيات يقيم معهن أزواجهن وفي كلتا الحالتين نجد أن المسكن بيت كبير يتسع للأجيال المتعاقبة التي تعيش معاً^١، وإن أهم ما يميز الأسرة المتعددة أو العائلات الكبيرة الموحدة المسكن، هو خضوعها اقتصادياً للأب أو الجد أو الأخ الكبير الذي يتصرف في كل دخل أو نشاط أفراد هذه الخلايا المتعددة، وكذلك تسيطر في التنظيم الأمومي الأم أو الجدة أو الأخت الكبرى على أشكال النشاط الاقتصادي للأسس الأحادية التي تكون أسرتها الممتدة. بهذا، فإن هذا النوع من التنظيم الأسري المركب يلغي إحدى مهام الأسرة الأحادية، وهو التعاون الاقتصادي المستقل ويجعلها معتمدة تماماً على التعاون الاقتصادي لعدد أكبر من أفراد الأسر الأحادية. ولا شك في أن تنشئة الأطفال بيولوجياً وحضارياً تصبح جزئياً من مهام الأسرة الأحادية ويشارك مجتمع الأسرة الممتدة في هذه المهام بدور كبير، وبذلك تنحصر مهام الأسرة النواتية؛ هنا في العلاقة الجنسية بين الزوجين.

ويسمح نظام الأسرة بنشأة النظام الأبوي المتسلط أو السلطوي أو الأمومي المتسلط، بحكم أن رئيس العائلة يجمع في يديه غالبية السلطات الاقتصادية بالإضافة إلى سلطات أخرى اجتماعية وقانونية، بحكم علاقات الأب أو الأخ الأكبر بالأبناء والإخوة الصغار، وهو بذلك يكون سلطة وقوة لها خطرهما في المجتمعات البسيطة أو التقليدية وخاصة في شكل التركيب والاتجاهات السياسية العامة^٢، من الواضح، أن شكل البناء الاجتماعي للمجتمعات البشرية إنما يتحدد على أساس علاقات القرابة. وإلى جانب ذلك تلعب عدة عناصر أخرى دورها في بناء المجتمع، مثل الأجيال العمرية والتكوين الجنسي والعناصر الحضارية الأخرى من عوامل اقتصادية ودينية وسياسية وتقنية. إن العشيرة كنمط تنظيمي اجتماعي لا تظهر في كل المجتمعات. وكلمة العشيرة مصطلح غامض بعض الشيء، ولكنه في مجموعه يعني ارتباط عدد من مجموعات النسب معاً في أصل واحد مشترك، سواءً أكان ذلك الأصل حقيقياً، أم من القدم بحيث أصبح جزءاً من الأسطورة، وفي كلتا الحالتين لا يجب أن نتوقع

أصولاً واحداً لكل أعضاء العشيرة خلال تاريخها الطويل، ويحدث هذا الانضمام لأسباب كثيرة منها الغزو أو الرغبة في تدعيم العشيرة عددياً بقبول مجموعات نسب مختلفة بداخلها^{١٥}.

من المفروض نظرياً أن القبيلة هي التجميع النهائي لعدد من العشائر تنحدر من أصل واحد بعيد، إلا أنه توجد عند بعض المجتمعات تنظيمات أخرى تتوسط بين التنظيم العشائري والقبلي. ففي حالات انقسام المجتمع إلى عشيرتين كبيرتين تمارسان الزواج الخارجي، فإنه يطلق على هذا التنظيم المجتمع الانقسامي النصفى، وفي حالة اشتراك عدد من عشائر القبيلة في مصالح معينة، فإن هذه العشائر المتشاركة يطلق عليها اسم المجموعة الأخوية، أو الزمرة الأخوية، وبذلك فإنه يحدث أن قبيلة واحدة تنقسم إلى شقين وعدة تجمعات أخوية وعدد أكبر من العشائر^{١٦}.

٢- **من قبيلة إلى دولة تشادية:** لما كان الأساس الذي تبنى عليه القبيلة هو الأسرة فمن الطبيعي أن تكون الأمة امتداداً لمجتمع تنطوي تحته كل المجتمعات الأخرى، وبالتالي تكون الأسرة عبارة عن وحدات اجتماعية طبيعية تقوم في معظمها على صلة قرابة الدم وعلى الشعور بوحدة الانتماء والمصير. والدولة إطار سياسي تنظيمي ينبثق من ذات الأمة ويعبر عن تطلعاتها وأهدافها، الأمر الذي يجعله بالضرورة منسجماً ومنطبقاً تماماً مع معطياتها وامكانياتها. إن المتتبع للتطور التاريخي للدولة يستطيع أن يميز بين ثلاث تصورات رئيسية :

التصور الأول: فهو الذي يعتبر الدولة بمثابة النظام القانوني الذي تترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطاً سياسياً.

التصور الثاني: ينظر للدولة بوصفها القوة العليا أو السلطة المطلقة للملك أو الحكومة أو بعبارة أخرى أن هذا المنظور يميل إلى تصوير الدولة على أنها أداءه سياسية تستخدمها طبقة أو جماعة مسيطرة لكي تتحكم في المجتمع بأكمله.

أما ثالث هذه التصورات: هو ذلك الذي يتناول الدولة كما لو كانت هيئة أو تنظيمًا يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق وإنجاز الأهداف العامة^{١٧}.

ومع أن كلا من هذه التصورات يبرر موقفه على أسس محددة بحيث يرفض التصور الآخر، إلا أن واقع الأمر يعكس مدى تعقيد الظاهرة التاريخية التي نحن بصددھا... وبمعنى آخر أن الدول يجب أن تتناول هذه التصورات الثلاثة، وعلى أية حال فإن الشيء التي تجدر الإشارة إليه أن الدولة كأداة حكم تقليدية لا تفهم إلا في سياق تاريخي بوصفها هيئة ذات سيادة كانت نتاج سلسلة طويلة من الظروف التاريخية المتعاقبة. وهي حين تفرض إرادتها على المجتمع فإنما تعبر بذلك عن صيغة قانونية لا تأتي من فراغ بل تعكس الإرادة العامة للمطالب والرغبات الاجتماعية أي أنها بمعنى آخر (طريقة) يلجأ إليها المجتمع لتنظيم السلوك الإنساني فهي النظام القانوني الذي تفيد معايير سلوك الأفراد وتصبه في قالب محددة. وهذا يسري على المجتمعات التي لا يكون فيها الشعب هو مصدر السلطات بحيث تتولى الجماهير نفسها عن طريق التجمعات القبلية تحديد إمكاناتها وإشباع حاجاتها ملغية بشكل نهائي الشخصية القانونية والاعتبارية للدولة التقليدية^{١٨}.

ومما لا شك فيه، فإن الدولة باعتبارها أداءه حكم تقليدية تركز في تبريرها لوظيفتها العامة، على الغايات والأهداف التي تسعى لتحقيقها، فهي تشرف على مجموعة هائلة ومتنوعة من المصالح الشخصية والجماعية المتنافسة والمتعاونة، ومن الواضح أن مطالبتها بولاء الأفراد لها تقوم على قدرتها بجعل الاستجابة للمطالب الاجتماعية قاعدة عامة تنتهجها، وربما كان التعريف الذي قدمه كل من (ماكليفير وهيج) للدولة من أهم التعريفات المعتمدة بهذا الخصوص. فالدولة عندهما تتميز عن باقي المنظمات أو الروابط الأخرى بأنها تتمتع بحق استخدام القوة العليا والقهر ويضيف (كابلان ولازويل) إلى ذلك تعريفهما للدولة بأنها جماعة إقليمية ذات سيادة، وهذا التعريف الأخير هو الذي يظهر بوضوح عناصر الدولة أو أركانها الأربعة: الشعب والإقليم والحكومة والاستقلال، بوصفها المعايير المستخدمة في تمييز الدولة عن الوحدات السياسية الأخرى^{١٩}.

ومن المسائل الأخرى التي برزت أثناء محاولات تعريف الدولة، مسألة الفرق فيما بينها وبين المصطلحات الشائعة الأخرى والتي من أهمها: المجتمع والأمة والحكومة. فكثيراً ما يخلطون بين الدولة والمجتمع وكتب (بيرك) يقول (إن المجتمع هو في حقيقته نوع من التعاقد ولا يتعين أن تعتبر الدولة أكثر من عضو مشارك في هذا الاتفاق). إن الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته وتعتمد شخصية الإنسان على شبكة من الجماعات والمنظمات التي ينتمي إليها والمجتمع هو مركب من العلاقات الاجتماعية التي تكونت من خلال هذه الجماعات والروابط، والشيء الذي يحكم هذه العلاقات هو ما يعرف باسم (الوعي المتبادل) وهكذا فإن المجتمع التقليدي يضم العديد من النظم الاجتماعية من بينها الدولة التي تمثل تنظيماً عقلياً يحقق أهدافاً محددة بالذات شأنه في ذلك شأن المنظمات الأخرى التي تنتشر في المجتمع بأسره وتمارس بعض الوظائف^{٢٠}.

ولهذا فإن أوجه الاختلاف بين الدولة والمجتمع تتمثل أولاً في أن كلا منهما يختلف عن الآخر من حيث الوظيفة. فوظيفة الدولة هي تدعيم وتثبيت الإطار القانوني، والهدف الرئيسي هو المحافظة على القانون والنظام، بينما نلاحظ أن المجتمع يمارس وظائف أخرى عديدة حتى يتمكن من إشباع المتطلبات العديدة للحياة الاجتماعية. كذلك لاحظ (باركر) أنه من الناحية البنائية هناك فارق بين الدولة والمجتمع (فأعضاء أمة معينة ينتمون إلى تنظيم واحد فقط هي الدولة تنسم بأنها تنظيم قانوني يخضع لأهداف وقواعد قانونية مقررة على حين أن هؤلاء الأعضاء ينتمون إلى تنظيمات متعددة تشبع حاجاتهم الاجتماعية ولا تخضع لنفس هذه القواعد (الملزمة) إن هذه التفرقة بين الدولة والمجتمع تلقى الضوء على الطابع الحقيقي للدولة وتوضح سلطتها المحدودة التي تمارسها استجابة لمتطلبات المجتمع النشادي التقليدي الذي يخضع لسلطة الدولة^{٢١}.

وخلاصة ما تم بحثه في هذا المحور تتبلور في أن التركيبة الاثنوغرافية للدولة النشادية المعقدة طبقاً لتركيباتها القبلية المكونة من مجموعات عرقية مختلفة، فهي متوزعة على مساحات واسعة من البلاد. جاء هذا التوزيع القبلي نتيجة للهجرات

المتكررة لمختلف القبائل، وإن تلك الهجرات سببتها عوامل نافرة منها بيئية واقتصادية وسياسية واجتماعية. فالظروف البيئية القاسية تمثلت في الجفاف نتيجة للزحف الصحراوي الذي أدى إلى المجاعة. والظروف الاقتصادية التي سببتها السياسات الاقتصادية الخاطئة للحكومات التنشادية المتعاقبة، وتلك التي سببتها الأوبئة والتغيرات المناخية على مر العصور. أما العوامل الاجتماعية فتمثلت في التعصبات القبلية وانقساماتها لتبحث لها عن موضع قدم آمن، وهذه العوامل السياسية حركتها أطماع زعماء القبائل والسلاطين والممالك لتوسيع مناطق نفوذها. فبالرغم من أن تاريخ تدوين وتوزيع القبائل التنشادية أصبح من المشاكل الشائكة للباحثين إلا أن أماكن توزيعهم الجغرافي الحقيقي تتضح من خلال المناطق الحالية وبقبولنا لبعض الحاكين للأحداث.

هؤلاء القبائل الموزعة تبدأ بالأسرة والعائلة والقبيلة ومن ثم تتحول من رابطة الدم إلى رابطة المكان لتصبح رابطة الإقليم ومنها إلى تجمع أقوى وهي رابطة الأمة أو القومية التنشادية، إلا أن التأثير القبلي والانتماء الوطني في النسيج الاجتماعي، وهذا يعني أن النسيج الاجتماعي التنشادي له معنأ عاطفي تجذب الإنسان التنشادي نحو صلة قرابة الدم والعرق أكثر من صلته بالأرض والشعور بالانتماء الوطني^{٢٢}.

المحور الثالث: من دولة إلى بناء دولة تنشادية حديثة

لا يوجد بحوث مدونة متوفرة لدراسة النسيج الاجتماعي التنشادي في الماضي البعيد، فغالباً ما تم الاعتماد على الأقاويل التي سردت في شكل حكايات وأحاديث التي ظلت تحكي من جيل إلى جيل، كما أن النسيج الاجتماعي الحالي هو ميراث متواصل للحياة الاجتماعية من عادات وتقاليد وأسلوب حياة موروثة من المجتمعات والثقافات المتباينة والقديمة لكل قبيلة. فنشاطات الإنسان التنشادي القديم شبيهة بنشاطاته الحالية وهذا الميراث لم يكن جامع بل تنفرد كل قبيلة بخصوصيتها وطبائعها.

عاش المجتمع التنشادي كغيره من المجتمعات الأفريقية في جنوب الصحراء حياة بدائية بسيطة شبه مستقلة بعضها عن بعض، وكانت المجتمعات المحلية صغيرة الحجم تتمثل في القرى والمضارب التي يتغير مكانها من وقت لآخر بحثاً عن الكلاء

وموارد المياه، وكانت الحياة الفطرية والنزعة القبلية تتغلب على البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتمثل في الممالك التشادية التقليدية، وكان البدوي يعتبر الحرب هي المهنة الحقيقية للرجل ويلبها الرعي والتجارة والزراعة والحرف اليدوية وظلت القبائل تحتفظ وتعزز بسلالة أنسابها كاملةً بلا انقطاع، فتذهب بها إلى أسلاف بعيدة تبعث بعض فروع العرب نسبها إلى قريش وإلى الصحابة بصفة خاصة وهذا لا ينفي أن بعضها منحدر من أصول غير عربية^{٢٣}. ولو أننا أخذنا بسلاسل الأنساب هذه في الاعتبار فربما لن نجد في تشاد من يرجع إلى أصل غير عربي وهذا لا يجوز افتراضه إلا إذا تصورنا أن مجيء العرب إلى تشاد كان سابقاً على القبائل الأخرى أو قضي تماماً على من فيها من السكان وهذا التصور أقرب إلى الاستحالة منه إلى الإمكان، وربما الذي حدث هو أن القبائل الأخر وجدت في القبائل العربية الطيبة والتواضع والكرم الفياض، فضلاً عن التسامح النابع من الدين الإسلامي الحنيف، فامتزجت بها واستعربت ونهلت من معين الثقافة العربية والحضارة الإسلامية إلى درجة جعلت بعض القبائل تفقد العلم بأنسابها والمعرفة بلهجتها، ولا حرج إطلاقاً في أن ينتمي المسلم إلى ثقافته الإسلامية ويصرف النظر عن الانتماءات القبلية، وكانت مسألة الأصل العربي وغير العربي للقبائل التشادية من المسائل التي شغلت أذهان العديد من الدارسين والباحثين الأوروبيين ومن المؤسف أن الموضوع لم يتناولها الباحثين العرب وحتى التشاديون أنفسهم بالدراسة^{٢٤}.

فإذا كانت هذه القضايا تعبر عن حقيقة الواقع التشادي الذي استمر مئات السنين، فإنها لا تمثل حقيقتها في عهد الاحتلال الفرنسي الذي شهد إلى حد ما تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، فقد انتقل من مرحلة المجتمعات القبلية شبه المستقلة إلى مرحلة المجتمع شبه المترابط المتمثل في نظام الدولة الحديثة الذي يهدف إلى ربط الشعب بالأرض في ظل وحدة سياسية.

ومن أهم العوامل التي ساعدت في بناء المجتمع التشادي الحديث، اهتمام الإدارة الفرنسية بالثروات الزراعية والحيوانية والمعدنية وإقامة المراكز الحضرية والتجمعات الريفية. فقد كان البناء الاقتصادي يتمثل في وحدة إنتاجية بدائية مستقلة

تقوم على أساس الاكتفاء الذاتي سواءً فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي في القرى أم بالإنتاج الحيواني في البوادي، وبإنشاء المؤسسات التجارية عرف التشاديون نظام العمل بالأجر الشهري ونظام الإنتاج الضخم نسبياً واعتادوا أيضاً على الاختلاط بالعناصر المختلفة خاصة أولئك الذين يحملون معهم الثقافة والحضارة الأوروبية بعناصرها المادية والاجتماعية والفكرية^{٢٥}.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم التغييرات التي حدثت في الإطار العام للمجتمع التشادي فإن السكان أنفسهم لم يتغيروا كثيراً عن الحياة البدوية التقليدية، لأن الإدارة الفرنسية لا تستهدف البحث عن تطوير الحياة الاجتماعية وتنمية الثروة الاقتصادية وإنما تستهدف الاستيلاء على الخامات الأولية المحلية وفرض الضرائب والرسوم الجمركية، فضلاً عن سياسة الاندماج والفرنسة دون العمل على الرفع من مستوى السكان الثقافي والاقتصادي. وإن الظاهرة الملموسة التي تميزت بها نظام الحكم الفرنسي في تشاد رغم ضالتها هي نشر الثقافة الأوروبية وفلسفتها، وقد جاءت مناهج التعليم مناقضة للأسس التي قامت عليها التقاليد المحلية التي تركز على الشخصية الجماعية والروح الأخوية والبساطة والتواضع والمسئولية المشتركة، وكانت الإدارة الفرنسية تقوم على جانب كبير من الاحتكاك المباشر بالسكان واتباع هذه السياسة بنجاح يستلزم نشر التعليم في أنحاء البلاد ولكن المستعمرون لم يفعلوا ذلك خوفاً من أن يفلت الزمام من أيديهم إذا كثرت عدد المثقفين^{٢٦}.

والواقع أن هجرة الشباب من الريف إلى المدن للبحث عن حياة أفضل جعلت المدن مراكز أساسية لصهر الجماعات القبلية وتحقيق الآمال ونشر الأفكار الجديد، وكان كل مهاجر يسعى إلى التعرف على أبناء قريته أو أقاربه المتحضرين ليعيش معهم حتى يجد عملاً يكتسب منه، وقد أُرهِف العمل في المدينة أطماعه ومطامعه الشخصية خاصة وأن التعليم والعمل قد فتحا باب التحضر والتقدم لمعارفه وأقاربه بحيث يكسب الموظف والعامل في الشهر الواحد ما تكسبه أسرته في الريف خلال عام كامل، وانتهز السياسيون هذه الأوضاع وأخذوا يجمعون حولهم الأنصار والأتباع، وانضم إلى أحزابهم المهاجرون الجدد دون أن يفهموا مناهجها السياسية وفلسفتها

الفكرية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى إدخال القبيلة والقصيدة في الدعاية الحزبية بين الشماليين والجنوبيين من جهة والشماليين فيما بينهم من جهة ثانية، وأصبح كثير من السكان يعتقدون أن السياسة الحزبية معناها نهاية الانضباط الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة والخيرات على الأهل والأقارب وليس لديهم فكرة عن المصلحة الوطنية ومستقبل البلاد ووحدها السياسية^{٢٧}.

تختلف طبيعة المثقفين التشاديين باختلاف البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبيئة التي نشأوا فيها فبعضهم يشعر بالتعالي على الغير ويؤمن بالفوارق الاجتماعية ومن ثم يمارس أسلوباً طبيعياً في ظنه وقت ما اتاحت له فرصة تولي منصب إداري أو سياسي في المجتمع، وعلى العكس من ذلك فإن البعض الآخر وخاصة أولئك الذين نشأوا في بيئة مفتوحة أو بدأوا تعليمهم بقراءة القرآن الكريم وقواعد الإسلام فإنهم يتميزون بالبساطة والتواضع والانسجام مع الناس وهذا يؤهلهم على التصور الصحيح لمشكلات المجتمع ومواجهتها وتحليلها بأسلوب واقعي فعال، ولذلك فقد تختلف الأساليب والحلول من مثقف إلى آخر، متأثراً بخلفية كل منهما مما يؤدي في أغلب الأحوال إلى عدم رضا الناس واقتناعهم بما لا يتفق مع تقاليدهم المحلية، وكثيراً من الأسر دخلت في مواجهة مع أبنائها، ومن جراء ذلك نتج صراع حول التمسك بالتكوين الأسري والقيم أو الانطلاق في التيار الحضاري. هذا الصراع الحضاري بين الأجيال والذي زرعه التطور العصري زلت تلعب عقبة أساسية أمام نظرة الإنسان الأفريقية بصفة عامة والتشادي بصف خاصة ما بين انتمائه القبلي والتمسك بعاداته وتقاليد، وانتمائه الوطني والتمسك بالشمولية والوحدة الوطنية وهذا ما يدعونا إلى الإثبات بأن النسيج الاجتماعي التشادي تعيش بين هذين الرؤيتين مع اعتقادنا بأن المجتمع التشادي بصفة عامة تميل نحو التمسك بالشمولية لبناء قيم لأمة تشادية واحدة.

إن مسألة الانتقال من دولة إلى دولة حديثة تتطلب في المقام الأول إلى وعي فكري وحضاري منبثق من نسيج اجتماعي تؤمن بتعدد الأعراق والأجناس والثقافات تحت مظلة الدولة الواحدة. وهذا الوعي الفكري لا بد من أن تنبع من جماعات يفهمون

معنى الدولة وما لهم وما عليهم، وأن يجتهدوا تجاه حتى تكتمل بناء أركانها، وفي هذا السياق كان لا بد للأفراد أو الشعب أن يكونوا يقظين وحظرين، وأن يكونوا لهذا الوطن أي الدولة الحب والاخلاص والعمل على بنائه.

إن الدولة التشادية التي ورثت أفرادها معنى الدولة من الحياة التقليدية، لم يسمح لهم لا الجهل أي قلة التعلم ولا أيديولوجية المستعمر الذي يحمل في طياته هم استنزاف المواد الطبيعية، أن يترك مجالاً لتأسيس دولة حديثة، فقد أبق المستعمر هياكل الإدارات التقليدية على ما كانت عليه، ليكونوا وسطاء ما بين الدولة والشعب، فالأخيرة لا يعرف الدولة ولا يفهمه إلا عن طريق هذه السلطات التقليدية التي يعتبرونه الدولة، وبالأحرى الحاكم الأول الذي يلجؤون إليه في كل الأمور القضائية والضريبية وغيره، مما تضاعف فرص بناء الدولة التشادية الحديثة.

الخاتمة:

في الختام يمكننا القول أن النسيج الاجتماعي يلعب دوراً جوهرياً في استقرار النظام الاجتماعي في تشاد حيث يؤثر التماسك الاجتماعي والروابط بين القبائل والمجتمعات المتنوعة بشكل كبير على تعزيز الوحدة الوطنية، والحد من التوترات الداخلية، والتعاون لتحقيق التنمية، وعلى الرغم من التحديات التي قد تواجه المجتمع التشادي بسبب التنوع الثقافي والإثني فإن تعزيز مفاهيم التسامح والعدالة والمشاركة الفاعلة لجميع الفئات يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتجنب الصراعات، وإن بناء مستقبل مستقر وأمن في تشاد يعتمد على تعزيز النسيج الاجتماعي وتفعيل دور المؤسسات التي تدعم التفاهم والتكامل بين مختلف المكونات، مما يشكل ركيزة قوية تدعم استقرار النظام السياسي وتوجهه نحو التقدم والازدهار.

النتائج المستخلصة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نستطيع أن نخرج بنتائج علمية قيمة مفادها:

- ١- تشير نتائج الدراسة إلى أن تشاد تتميز بتنوع عرقي وديني واسع، مما يخلق تحديات في تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.
- ٢- تؤكد الدراسة أن الروابط الاجتماعية التقليدية، مثل القبائل والعشائر لها دور ممزوج في تحقيق الاستقرار أو التوترات حسب سياقها ودورها في العلاقات السياسية.
- ٣- تبرز الدراسة ضعف المؤسسات التشريعية في إدارة التنوع وغياب التنمية الاقتصادية المتوازنة، مما يزيد من احتمالية العراعات.
- ٤- تؤكد الدراسة على أن سياسات التهميش والنزوح الاجباري تتسبب في تفاقم الاحتقان الشعبي وتهدد الاستقرار على المدى الطويل.
- ٥- أن النسيج الاجتماعي التشريعي هو عبارة عن تجمع لمجموعات قبلية يعيش معظمها في القرى والأرياف وتمارس حرفتي الزراعة والرعي ويكتنفهم الجهل، ويكونون ولائهم للسلطات التقليدية أكثر من السلطات الحكومية.
- ٦- أعطي الاستعمار صبغة سياسية لزعماء القبائل فتم تقسيمهم الى كانتونات (جمع كانتو) لتلعب دوراً في عملية بناء الدولة التشريعية.
- ٧- أن بناء الدولة التشريعية الحديثة بحاجة إلى تظافر جهود كل أبنائها، وذلك عبر نبذ الخلافات والابتعاد عن العنصرية والقبلية والجهوية والدينية.
- ٨- توصلت الدراسة إلى نتائج علمية بأن سكان المناطق الصحراوية والشبه الصحراوية، مجبرة لأن تتضامن وعليه فإن الترابط الاجتماعي ناتج طبيعي وموروث.
- ٩- الحكومات التشريعية المتعاقبة هي جزء من هذا المجتمع وهي تفهم إلى أي مدى تستطيع أن تستفيد من هذا النسيج الاجتماعي في بناء الدولة التشريعية.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة نستطيع أن نأتي بالتوصيات التالية:

- ١- توصي الدراسة بضرورة وضع برامج توعوية لرفع مستوي الوحدة الوطنية والتعايش بين مختلف الفئات.
- ٢- توصي الدراسة بضرورة تطبيق سياسات لاحتواء النزاعات العرقية والمحلية من خلال الحوار والشركات المجتمعية.
- ٣- توصي الدراسة بضرورة التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لتحقيق الاستقرار في المنطقة والحد من التدخلات الخارجية التي تساهم في زعزعة الاستقرار السياسي.
- ٤- يجب تعزيز التنمية في كافة أنحاء البلاد وتوفير الفرص الاقتصادية للجميع لتقليل التهميش الاجتماعي.
- ٥- توصي الدراسة المجتمع التشادي بان يحافظ على النسيج الاجتماعي الحالي ويعطي الولاء للدولة لتبني ثقافة السلام داخل المجتمع.
- ٦- على الكل أن يفهم بأن القبيلة رابطة أسرية اجتماعية جاءت بغرض التعارف والتضامن لا غير.
- ٧- النسيج الاجتماعي التشادي مشهود ببساطته وصفاته الحميدة التي توصي بالمحافظة عليها.
- ٨- توصي بإنشاء على الأقل مكتبة أفريقية عالمية في كل دولة أفريقية تجمع فيها كل المخطوطات الأفريقية الهامة.

المصادر والمراجع

١ - فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية- بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص٣٢٧.

- ٢- المرجع نفسه، ص ٨٩.
- ٣- المرجع نفسه، ص ٣٣٠.
- ٤- المرجع نفسه، ص ٣٤٣.
- ٥- الدول والمجتمعات في إفريقيا، لجماعة من الباحثين، ترجمة إلياس خير، ص ٧٩.
- ٦- المرجع نفسه، ص ١٣٨.
- ٧- عبد الله بخيت، جغرافية تشاد، ط ١، ٢٠١٢، مكتبة بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٣١.
- ٨- محمد البشير احمد موسى، تشاد مقارنة لبناء دولة حديثة، الرياض، ط ١، ٢٠١٠م، ص ٦٥-٦٧.
- ٩- أبو عبيدة البكري، المسالك والممالك، ص ٣٠٥.
- ١٠- إبراهيم علي طرخان، امبراطورية البرنو الإسلامية، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٤٥.
- ١١- الهادي عبد الرحمن عبدالله، التنظيم الدستوري وإدارة التنوع الثقافي في السودان، رواية تأصيلية للتوازن العمراني والسلام الاجتماعي، مركز الدراسات الاستراتيجية. الخرطوم، شارع عثمان دقنه، ط ١، ١٩٩٨م، ص
- ١٢- محمد الهادي عبد الرحيم، فرولينا - أحداث ١٢ فبراير ١٩٧٩ الخلفية والاثار، مكان النشر غير مذكور، ص ١١٣.
- ١٣- محمد البشير أحمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.
- ١٤- محمد الهادي عبد الرحيم موسى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.
- ١٥- رياض الإنسان، دراسة في النوع والحضارة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م، ص ٥١٥-٥١٦.
- ١٦- عبدالرحمن عمر الماحي، المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي، ١٩١٨-١٩٦٠م، الجرس للطباعة والنشر والتصوير، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٢٢.
- ١٧- الدول والمجتمعات في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٣.

- ١٨- عبدالرحمن عمر الماحي، المجتمع التشادي في عهد الإستعمار الفرنسي، مرجع سبق ذكره، ص ٢١١.
- ١٩- محمد صبح، مفهوم القبيلة في النظرية العالمية الثالثة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الجماهيرية، ١٩٨٩م، ط ١، ص ٤٥.
- ٢٠- أحمد بوزيد، الثأر دراسة أنثروبولوجيا بإحدى قرى الصعيد، مستندات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، دار المعارف ١٩٦٥م، ص ١١٢.
- ٢١- المرجع نفسه، ص ١١٢.
- ٢٢- محمد عبده محبوب، انثروبولوجيا المجتمعات البدوية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠م، ص ١٨٥.
- ٢٣- عبدالرحمن الماحي، المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٣.
- ٢٤- جان شابيل، الشعب التشادي وجزورهم وحياتهم اليومية ومعاركهم، ٧ شارع مدرسة بوليتكنيك، باريس، الطبعة أكتوبر ١٩٨٦م، ص ١٦.
- ٢٥- محمد صالح ايوب، علم اجتماع التنمية، مكتبة بورصة الكتب للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، القاهرة، دار الوثائق القومية المصرية، ص ١٢٣.
- ٢٦- جان شابيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.
- ٢٧- عبدالرحمن عمر الماحي، المجمع التشادي في ظل، ص ١٧١.